

## المنشور الهاشمي الشريف الثاني

ذكرنا في الجزء الرابع من منار هذه السنة ملخص المنشور الاول الذي خاطب به الشريف الاكبر صاحب مكة المكرمة مساهمي الارض مبيضا لهم سبب نهضة الحجازيين باستقلال العرب دون متغلبة الاتحاديين . واليوم نقبل لهم نص منشور آخر نشر في العدد الحادي عشر من جريدة القبلة الصادر في ٢١ ذي القعدة سنة ١٣٠٤ لتعميم فائدته والعناية بحفظه ، لان أمثال هذه المنشورات من أهم مواد تاريخنا في هذا العصر ، وقد ضاق عنه الجزء الخامس الذي طبع الكثير منه قبل عودتنا من الحجاز ، وهذا نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

لقد رأينا دفعا للالتباس ومنعنا لما عسى أن يحدث من التردد في حقيقة قيامنا ونهضتنا معاشر الحجازيين الموضحة أسبابها في منشورنا الاول أن نردفه بهذه الاسطر ليكون منها لأفاضل العالم عموما والمسلمين خصوصا زيادة الاطلاع على نياتنا ومقاصدنا المتماقة بكياننا من حيث هوة ملتزمين فيها أقرب المواد عهداً وأبسطها دلالة من المعلوم ان عقلاء المسلمين وذوي البصيرة من ساكني الممالك العثمانية وسائر أطار الدنيا غير راغبين عن دخول الدولة العثمانية في الحرب الحاضرة لاسباب جوهرية أجمعوا عليها منها ان الدولة العثمانية قريبة عهد الخروج من الحرب الابطالية أولا والحرب البلقانية ثانيا وقد أصاب جيوشها وخزائنها وكل مراقبها وعامة تشكيلاتها من الضعف والضياع والفناء ما لا يخفى تأثيره على ثروة الدولة خاصة وثروة المملكة وأهلها عامة حتى كان الجندي لا يكاد يصل الى قريته أو الى مكان عمله ليتمحصل على ما يسد به رمقه ورمق أولاده وسائر أهل بيته الا ويكون قد دعي الى التجنيد مرة ثانية . وهكذا شأن الصانع والحمال والمحتطب . فلأمة التي أصيب أفرادها بمثل

( المآزج : ج ٦ ) ( ٤٧ ) ( المجلد التاسع عشر )

هذه الكوارث لا نرى حاجة الى بيان مصيرها ومصير دولتها اذا دفعت بنفسها في هوة حرب جديدة لا تشبه غيرها من الحروب . لا سيما وان واردات الدولة من الضرائب (\*) المفروضة على مساعي الافراد المنكودي الحظ بين تجار ية وصناعية وزراعية هنا أحد الاسباب التي حملت عقلاء المسلمين على امتنكار دخول الدولة في الحرب الحاضرة وهو سبب مبني على حقيقة الحالة الداخلية في كل بلاد السلطنة . وهناك اسباب خارجية تتعلق بالجبهة التي انحازت الحكومة الاتحادية الى الحرب معها ضد الفريق الآخر من الدول المشتبكة في الحرب . فان الدولة العثمانية دولة اسلامية وبلادها مترامية الأطراف كثيرة السواحل فكانت السياسة التي سار عليها سلاطين آل عثمان المظالم من قديم الزمان بحسين الصلوات والعلاقات مع الدول التي يسكن ممالكها القسم الاعظم من المسلمين والتي لا تزال صاحبة الارجحية في البحار فلما دخلت الحكومة الاتحادية في الحرب ضد هذه الدول منحازة الى فريق آخر كثير الطمع واسع الجشع اضيق بلاده عن ساكنيها تشام من ذلك أهل النظر والرؤية من المسلمين لعلمهم بما يكون من نتائج السيئة قبل حدوثها

ولقد كنت من جملة هؤلاء عند ما سئلت تلفزيونياً عن رأيي في هذه الحرب فأجبت بما اقتضاه واجب النصح، وهذا مما أخذته دليلاً على اخلاصي لهذه الدولة وحروري على سلامتها وصيانة بيضة الاسلام

رما قد حصل ما كنا نخشاه وانتهت الدولة الى ما نخوفناه، وأصبحت حدود المملكة العثمانية اليوم في أوروبا أسوار الآستانة تقريباً . وان طلائع جيوش الروس تتخطف الاهالي الميثانيين في ضواحي ولايتي سيواس والموصل، وطلائع الانكليز يسرقون الوقت الاسرى من أبناء هذه المملكة في بادية المريش بعد ان استولت على ولاية البصرة ومنظر من ولاية بغداد ولا شك في أن من تأمل هذه الحالة ورأى ان الحرب لا تزال قائمة على ساق وقدم لا يحتاج الى كبير عناء في استجلاء النتيجة لا يخرج عن أحد أمرين فاما ان نستسلم الى هذا الخطر الداهم حتى نزول من

جرحه الله ثم نرى نسبي الى الخلاص منه

والمنار قوله: من الضرائب - خبر ان لا بيان للواردات كما يتوهم باديء بده

إننا نترك للعالم بأسره التأمل في هذا والجواب عليه وليس عندنا أقل رغبة في أنهم يهدرونا في نهوضنا الذي جاء في وقته قبل أن تحيط المهالك بالبقية الباقية من هذا الملك فتأخذنا على غرة . بل اننا لا نتردد في مشروعية نهوضنا ووجوبه علينا . ولو كنا نعلم بأن بقاءنا مرتبطين بهذه الدولة التي أصبحت العوبة في أيدي المتغلبين مما ينفعها ويحفظ لها أملاكها لما تحركنا بشي مما قنا به ، ولصبرنا وتحملنا كل ما يحملوننا إياه . ولكن أنى لنا ذلك وقد صار من المقطوع به اننا لو استقامنا لما هم سائرون بنا اليه لأدى ذلك بنا وبهم الى هوة الاضمحلال التي تسقط فيها الولايات الاخرى على مرأى منا ومسمع

نعم اننا نقول هذا وترك الحكم فيه الى انصاف العالم أجمع ، ولكننا لانستطيع السكوت عن المجاهرة بأن السبب الوحيد لمحو هذه الدولة وابادة من بقي لها من الرعية وهم - كان الانضول وغيرهم انما هو استرسال المتغلبة من زعماء الاتحاديين وهم أنور وجمال وطلعت وأشياعهم ، وخروج الدولة عن خطتها السياسية الاساسية التي وضعها عطاء سواس العثمانيين وهي خطة موالاته الدولتين المعظمتين بريطانيا وفرنسا التي لا ينكر فوائدها الا من ينكر التاريخ ، ويكفي لمعرفة أخلاق زعماء الاتحاديين ومقدار صدقهم ووفائهم انه لم يعض غير زمن يسير على عقد القرض الذي ساعدتهم به فرنسا وهم في أشد الحاجة اليه حتى انضموا الى أعدائها وأعلنوا الحرب عليهم واننا لانستدل على ما ذكرناه من أخلاقهم بهذا العمل دون سواه الا شهرته المستفيضة بين عموم الناس وقرب عهدنا به ، أضف الى ذلك ما يلقاه الاهالي العثمانيون لافرق بين مسلمهم وذمهم من ضروب العسف والجور اللذين يحجب ركامهما ضياء الشمس ، لا سيما ما ارتكبه القابضون على ازمة الحكومة من هؤلاء المتغلبة وأشياعهم أثناء هذه الحرب من ظلم أهل ذمتنا من الروم والارمن خلافا لما جاءت به شريعتنا المطهرة ، ثم نهجوا هذا المنهج في أبناء العرب بالشام والعراق وغيرهم مما هو معلوم الى يومنا هذا كما يقعهم بأهالي العوالي التي هي إحدى ضواحي المدينة المنورة من سبي مخدرات العرب وسوقن الى الشكنات العسكرية بما تأباه الشريعة الاسلامية والشهامة العربية

نعم اننا قننا ولا يزال قيامنا ومجاهرتنا بالعداوة والبغضاء مقصودا بهما أنور وجمال

وطلمت وشيعتهم . وانه ايشاركنا في ذلك كل مسلم عاقل حتى أفراد البيت العثماني، ودليلنا مع مشاركة هذا البيت الجليل اغتيال المتغلبة لعميده الشهيد السعيد ولي عهد السلطنة المغفور له المرحوم يوسف عز الدين . وانا نتبرأ منهم ونظهر لهم العداوة والبغضاء، ويشترك معنا فيها كل بر وتقي من مسلمي البلاد العثمانية وسائر البلاد الاسلامية، بسبب ما أتوه من الوبال، وما جرروه على دولة الاسلام من الاضمحلال، حتى جعلوها ضحية لاغراضهم وغاياتهم النفسية . نبرأ الى الله منهم ونعلم انها كلمة حق عليها نحيما وعليها نموت . وكيف لا نقول هذا وامامنا من عبر الدهر ما نسرده على اخواننا المسلمين ليعلموه ويعوه

فان جمال باشا المتحكم في الشام واهلها قد أمر سكان ذلك القطر الاسلامي بأن يؤلفوا من مخدرات نسائهم جمعية نسائية، ثم أوعز الى هذه الجمعية أن تأدب له مآدبه في نادياها ، وقد تم ذلك بالفعل وحضرها هو ورجال العسكرية والملكية ومن دعاهم من سائر رجاله واعوانه ، وكان النسوة المسلمات أعضاء هذه الجمعية يباشرون اكرام ضيوفهم . وعند ختام الحفلة شرعن في التماه الخطب والانشيد بين تلك الجماهير من الرجال كما نشرت ذلك صحف سور ياعلى لاختلاف مشار بها مظهرة الاعجاب والفخر ارضاء لجمال باشا . فسيحان الله تعالى الذي يقول في محكم كتابه الكريم ( يا أيها النبي قل لازواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين ) (١) وقوله تعالى (٢) ( وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن

(١) وقع في جريدة القبلة غلط في هذه الآية لخصه : أي لا يعرفن فيؤذين . وهو غلط مطبعي يوهم غير العارف ان معناه صحيح وما هو الا ضد المعنى الصحيح . فالمراد من الآية ان إدناء الجلابيب والمبالغة في الستر أقرب الى ان يعرفن أنهم حراً ولا إماء فلا يؤذين أهل الرية . وسبب ذلك أن البغاء في بلاد العرب كان محصوراً في الاماء من عهد الجاهلية ولذلك قالت هند للنبي (ص) عند مبايعة النساء على ترك الشرك والسرقه والزنا : أو تزني الحرة ؟ فكان الفساق من المنافقين والمشركين يعرفون الاماء بتهتكهن فيتعرضون لهن فأمر الله تعالى المؤمنات بالستر ليمتزن به فلا يتعرض لهن الفساق ، ثم بطل البغاء برسوخ الاسلام حتى تركه الاماء أيضاً (٢) لعل الاهل وقال تعالى أو : ويقول تعالى .

ويحفظان فروجهن ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها، وليضربن بخمصرهن على جيوبهن  
ولا يبدن زينتهن إلا لبعوتهن أو آبائهن ... الخ (\*)

من هذا يعلم صراحة مراد هؤلاء المتغلبين ومقاصدهم بالشريعة الإسلامية  
والعادات العربية، وفيه عبرة وذكرى لاختواننا مسلمي البلاد السبائية وسائر اخواننا  
في اقطار الدنيا ليعظوا بذلك ولا يكون سبباً لاسترسال هؤلاء الطغاة في انتهاك حرمات  
الله والجرأة على مخالفة أوامره لجاء يستفيدونه، أو راتب يستمدونه، فانه لا طاعة لمخلوق  
في معصية الخالق، ومن كان قد وهبه الله تعالى قوة على تغيير المنكر بيده أو لسانه  
أوقبه فليفعل، ومن كان لديه ما يدافع به عن جرأة هؤلاء القوم المتغلبين فليأتنا به  
فاننا ان شاء الله نستمعون القول فيتبعون أحسنه (وإنا أو أياكم لعلي هدى أو في  
ضلال مبين) (١)

شريف مكة وأميرها

نحريراً في ١١ ذي القعدة الحرام ١٣٣٤

[المنار] ملخص هذا المنشور ان زعماء الأتحماديين عرضوا الدولة للهلاك بالحرب  
والظلم والبغي والعدوان، وعبثوا بدين الاسلام، وظلموا المسلمين والذميين، وان مسلمي  
الترك وفي مقدمتهم بيت السلطنة يعلمون ذلك كالعرب ولكنهم غلبوا على أمرهم، وان بقاء  
البلاد الحجازية خاصة لم يضرها ويضر أهلها ويوقمهم في الخطر من حيث لا ينفخ الدولة  
ولا يفتني عنها شيئاً، وان الواجب في هذا المقام العمل بما أمر به الرسول (ص) في قوله  
المروي في مسند احمد وصحيح مسلم والسنن الاربع « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده  
فان لم يستطع فبلسانه » الخ وبذلك عمل صاحب المنشور هو ومن معه من أهل الحجاز  
فهم في مقدمة أهل الحل والعقد في الأمة ولو لم يكن معه غير أسرته الهاشمية وعصبيتهم  
واتباعهم من العرب لكفى بهم أهل حل وعقد في مهد الاسلام وأفضل بلاد الارض، ويلبهم  
في هذه الصفة سائر الأمراء والزعماء في جزيرة العرب، ولم يبق في ديار الاسلام زعماء  
أحرار غيرهم لان سائر علماء المسلمين وكبراءهم في الامتانة وقهرها تحت قهر سلطة  
عسكrique زمانها بأيدي ملاحدة الأتحماديين ونصارى الألمان. والآن شريف مكة

(\*) سقط من جريدة القبلة ما بعد كلمة (إلا) الأولى الى (إلا) الثانية

(١) في جريدة القبلة « وإنا أو أياكم » وهو غلط مقبلي عليها

ومن شايعه من العرب قادرين على النهوض لمقاومة منكرات الأتحاديين قاموا بالواجب الايماني عليهم . وقد صرح في هذا المنشور بأنه اذا ظهر له خطأه في اجتهاده هذا يرجع عنه . وكفى بذلك حجة على جميع المسلمين

## تقرير المطبوعات الجديدة

أهدي اليافي العام الماضي عدة مطبوعات جديدة من الكتب والصحف لم نجد فراغا من الوقت لنظر فيها نظرا يمكننا من إبداء الرأي فيها، وان منها ما يبخس حقه اذا كتب عنه في المجلات العلمية ، ما هو بمعنى الاعلان الذي ينشر في الجرائد السياسية، وقد يمد طول الزمان على السكوت عنها، أشد هضما لها وبخسا لحقها، فلنذارأينا أن التتويه بها ، بما عليه النظرة العجلى فيها، ربما كان كلئمد يفضل ناجرّه المستمدّ الصديان، على الغمر النسبي، يخاف عليه النسيان ، وهو لا يمنع من إعادة النظر فيها اذا سمح الزمان ، وهذا ما جاد به الزمن الضنين الآن :

### ﴿ كتاب شرح البيع ﴾

( في القوانين المصرية والفرنسية . وفي الشريعة الاسلامية )

« تأليف محمد حلمي عيسى بك وكيل الادارة القضائية للمحاكم الاهلية بوزارة الحفانية » شرح فيه أحكام عقد البيع في قانوني المحاكم الاهلية والمختلطة المصرية مستمدا من مصادرها — الشريعة الاسلامية والقانون الفرنسي — سالكا في شرحه مسلك المدقق المستقل بالفهم والرأي . فجاء سفرا كبيرا بلغت صفحاته بضع مئات . وطبعه في العام الماضي ( ١٣٣٤ ) في مطبعة المعارف طبعا جيدا على ورق جيد يليق به ، وقد أقبل عليه علماء القانون أي إقبال ، وأحسننت تقريره الصحف أي إحسان . ان هذا المصنّف من الكتب التي يرجع الى مثلها الباحثون في فلسفة الشرائع والقوانين، ويعتمدون على نقوله ومباحثه في المقابلة والتنظير بينها وتفضيل بعضها على بعض . فلو أتيج لي ان أوفيه حقه من التقرير والنقد فيما يعينني من مباحثه الدقيقة — وهو المقابلة بين الشريعة والقوانين — لكنت قرأت ما أورده من ذلك كله أو الكثير منه ، وبنيت ما يريني الله من الخلق فيما أورده من الاحكام الشرعية، التي اعتمد في أكثرها